

ضريبة الدخل: ٦٣ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٢ - القيمة المضافة: ٢٩ مليار ليرة اسرائيلية؛ ٣ - عائدات سندات الدين: ٣٥ مليار ليرة اسرائيلية، وهي سندات دين تصدرها الحكومة؛ ٤ - الضمان الاجتماعي: ١١ مليار ليرة اسرائيلية.

ويلاحظ للوهلة الاولى ان ميزانية ١٩٧٩/١٩٨٠ اكبر من الميزانية السابقة بنسبة ٤٦٪ (باسعار عام ١٩٧٨)، وان ثلثها مخصص للشؤون الامنية، باعتبار ان سداد الديون يدخل في الاصل ضمن هذا المجال.

وبتاريخ ١٩٧٩/٢/٤ طرح أوليخ برنامجاً اقتصادياً جديداً سماه «البرنامج الاقتصادي لكبح التضخم»، الذي يهدف الى ابقاء التضخم في حدود ٣٧ - ٤٨٪ عن طريق امتصاص حوالي ١٥ مليار ليرة اسرائيلية على النحو التالي: ١ - تقليص ميزانية الدولة بمبلغ ٥,٢٣ مليار ليرة اسرائيلية، بحيث توفر كل وزارة ٣٪ من المبلغ المذكور وتحيله الى بند احتياطي. ونص الاقتراح على تجميد مشاريع الاستعداد العسكري في النقب وبالتالي تقليص التزود بالبعثات والاسلحة؛ ٢ - التوفير عن طريق امتصاص ٢ مليار ليرة اسرائيلية باجراء تغييرات ومناقشات في خريطة الاعانات الحكومية المخصصة للمواد الاستهلاكية؛ ٣ - توفير ٢ مليار ليرة اسرائيلية عن طريق زيادة نسب ضريبة الممتلكات على الاراضي والسيارات وزيادة ضريبة القيمة المضافة على المؤسسات المالية من ٨ - ١٢٪؛ ٤ - توفير مليار ليرة اسرائيلية عن طريق تمويل الصناعة؛ ٥ - تقليص عملية اصدار سندات الدين المرهونة بجدول الاسعار؛ ٦ - تجميد في اعمال البناء وربط قروض السكن بجدول غلاء المعيشة؛ ٧ - تقليص عدد العمال في مجال الخدمات؛ ٨ - تخفيض ضريبة الشراء عن البرادات واسطوانات الغاز (الاولى بنسبة ٤٠٪ والثانية بنسبة ٢٥٪)؛ ٩ - تخفيض الرسوم الجمركية (والاتصال والتنسيق مع السوق الأوروبية المشتركة ومع غيرها)؛ ١٠ - تقليص استخدام قروض العملة الصعبة، ما عدا الاستيراد. وقد وصفت «الخطة الاقتصادية الجديدة» بانها «انقلاب على الانقلاب الاقتصادي» السابق. ومن ردود الفعل المباشرة عليها احتجاج ارباب الصناعة على الغاء التمويل المكمل للصناعة وعلى سياسة كشف المنتجاب المحلية امام الاستيراد الخارجي، ومطالبتهم بتخفيف الرقابة على الاسعار. كما عارض التجار وودو الفعاليات الاقتصادية رفع ضريبة الملكية، وهددت المصارف برفع الفوائد على القروض نتيجة زيادة ضريبة القيمة المضافة عليها. وعارضت الهستدروت تقليص الاعانات (الدعم الحكومي) وربط القروض

السكنية بجدول غلاء المعيشة (دافار، ١٩٧٩/٧/١٠).

وليحظ خلال الاشهر الثلاثة الاولى من تطبيق الميزانية الجديدة، ان مصالح الجمهور الواسع من اصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة قد تضررت كثيراً بفعل تكس المنتج. وقد دفع ذلك اصحاب المصانع الى تقليص الانتاج فارتفعت بالتالي نسبة البطالة. ويمكن التأكيد ان غالبية ارباب الصناعة قد وقفت ضد سياسة الحكومة لان حرية الاستيراد الواسعة فسحت المجال رحباً امام البضائع الاجنبية التي الحقت اضراراً بالقطاعات المنتجة بصورة عامة. (ملحق يديعوت احرونوت، ١٩٧٩/٥/٢٥).

ومجموع الظواهر السلبية، التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي في العام ١٩٧٨، تفاقمت واتخذت ابعاداً جديدة في اوائل العام ١٩٧٩، ان كان بالنسبة للاستهلاك الفردي (٨٪) او الاستهلاك العام (١١٪) او تقدم الاستيراد (١٠٪) على حساب التصدير الذي تراجع زيادته، من ١٣٪ - ١٤٪ الى ٣٪ فقط، او ازدياد العجز في ميزان المدفوعات الذي ارتفع ما بين شهري كانون الثاني (يناير) واذار (مارس) ٥٩٪ (هارتس، ١٩٨٠/٢/٢٤).

وفي الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار، زاد الطلب على الودائع بنسبة ٥٪ وارتفعت نسبة ذلك المبلغ من الدولارات الذي تنفذ فيه حوالي ٦٠٪ من مجمل صادرات اسرائيل، تبحوالي ٢٥٪. كما رفعت المصارف التجارية الفائدة وربطتها بالرقم القياسي لسعر المستهلك، فبلغت الفائدة ٥١ - ٥٤٪، وتبعها بنك اسرائيل الذي رفع الفوائد على القروض (قروض التصدير وقروض تشجيع الصناعة والزراعة).

هذا الوضع الاقتصادي المتدهور، دفع أوليخ الى الاعلان بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٨ عن نيته في الاستقالة من منصبه كوزير للمالية، وكان لا يزال في سويسرا. وفي يوم تقديم الاستقالة، ١٩٧٩/١١/٧ حل محله يغال هوروفيتش، الذي كان قد استقال من وزارة التجارة والصناعة اعتراضاً على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. واعلن الوزير الجديد للمالية ان خطة أوليخ صحيحة ويعود التقصير الى طريقة التنفيذ السيئة فقط. وتعهد هوروفيتش بتقليص نفقات الدولة وتحويل عمال الخدمات الى الانتاج.

وقبل مضي شهر واحد على استلام هوروفيتش مهام منصبه، اضطرت الحكومة الى تعديل ميزانية ١٩٧٩/١٩٨٠، بتقديم مشروع ميزانية اضافية. وبعد ان اقرت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية الميزانية الاضافية بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢، وافق الكنيست على